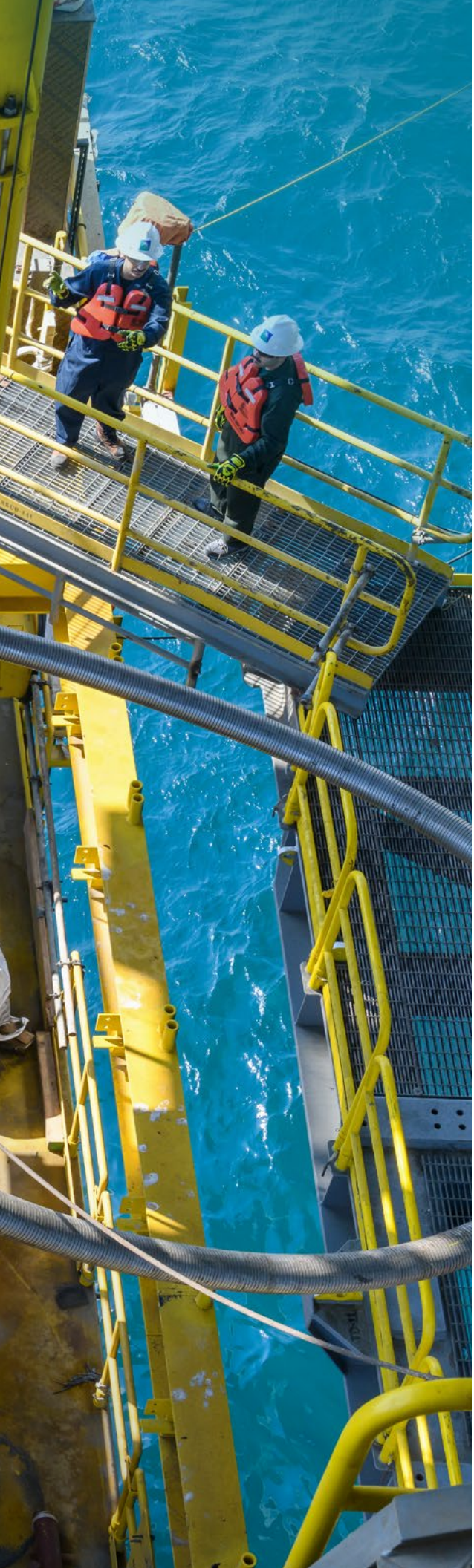

4. المخاطر

إدارة المخاطر.....74
عوامل المخاطر.....76

سلسلة توريد محلية قوية

المملكة-1 منصة الحفر، حقل المرجان، الخليج العربي

ضمن مساعي أرامكو السعودية الرامية للتخفيف من المخاطر وتعزيز موقفها، تواصل الشركة الاستثمار في قطاع النفط والغاز في المملكة لتعزيز موثوقية سلسلة التوريد لديها، ودعم التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

وفي عام 2023، سلمت شركة أرامكو روان للحفر البحري، المشروع المشترك بين أرامكو السعودية وشركة فالاريس، أول منصة حفر بحرية بقوائم رافعة مُصنعة داخل المملكة في حوض بناء السفن التابع للشركة العالمية للصناعات البحرية.

ومنصة الحفر، التي أُطلق عليها اسم المملكة-1 مزودة بأحدث التقنيات بغية الارتقاء بمستوى التميز التشغيلي والسلامة.

إدارة مواجهة المخاطر

أهداف إدارة المخاطر

تزاول أرامكو السعودية أعمالها في قطاع يتسم بتقلب الأسعار، والأعمال الخطرة، ومشاريع لا يمكن التيقن من مخرجاتها. ويمثل تحمّل المخاطر المدروسة سمة رئيسة وضرورية من ممارسة أرامكو السعودية لأعمالها. وتدير أرامكو السعودية مخاطرها الإستراتيجية والتشغيلية والمالية وتلك المتعلقة بالامتثال من خلال التقييم المستمر والاستجابة المناسبة لها، وتتخذ قرارات الأعمال بعد دراسة المكاسب والمخاطر المرتبطة بها دراسةً وافيةً.

إطار عمل إدارة المخاطر

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولية الإشراف على إدارة المخاطر في إطار قيادته الإستراتيجية للشركة. وتتولى لجنة الاستدامة وإدارة المخاطر والصحة والسلامة والبيئة التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على إطار عمل إدارة المخاطر ورصد المخاطر المحددة.

ويتمحور الدور الرئيس للجنة الاستدامة وإدارة المخاطر والصحة والسلامة والبيئة حول مراقبة إدارة المخاطر في الشركة بوجه عام، ومساعدة مجلس الإدارة فيما يلي:

1. مسؤولية القيادة والتوجيه والإشراف المتعلقة بمستوى قبول الشركة للمخاطر، ودرجة تحمل المخاطر، وإطار عمل المخاطر، وإستراتيجية المخاطر.
2. حوكمة وإدارة المخاطر الإستراتيجية والتشغيلية ومخاطر الاستدامة والقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة.
3. غرس ثقافة في الشركة تؤكد على فوائد إدارة المخاطر وإبراز مزاياها.

ويتبنى إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية في أرامكو السعودية نموذج الخطوط الثلاثة، إذ تشكل قطاعات الأعمال التشغيلية ودوائر المساندة الخط الأول، ولأن هذه القطاعات والدوائر هي صاحبة المخاطر، فإنها تتحمل المسؤولية الرئيسة المتمثلة في تحديد مخاطرها وإدارتها. ويشمل الخط الثاني دوائر وإدارات متخصصة لإدارة المخاطر تكون مسؤولة عن رصد المخاطر وإعداد التقارير بشأنها، وتقديم التوجيه لأصحاب المخاطر. وتشمل هذه الدوائر والإدارات كلًا من دائرة منع الخسائر، ودائرة حماية البيئة، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الطوارئ وضمان استمرارية الأعمال، وإدارة الامتثال، والدوائر المعنية بإدارة المخاطر المالية، ومجموعة إدارة المخاطر المؤسسية. فيما تمثل دائرة التدقيق الداخلي الخط الثالث، وتتمثل مسؤوليتها في تقديم تأكيد مستقل لإدارة الشركة وللجنة المراجعة حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية. وتلزم سياسة إدارة المخاطر المؤسسية العالمية في أرامكو السعودية الشركات التابعة والشركات المنتسبة لها الخاضعة لسيطرتها التشغيلية بإدارة المخاطر بطريقة منظمة، تحت إشراف مجالس إدارتها. بالإضافة إلى ذلك، تشجع أرامكو السعودية الشركات المنتسبة لها على تطبيق أنظمة ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية للتعامل مع المخاطر الخاصة بها.

وتضطلع اللجنة التنفيذية للمجموعة بالإشراف على إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية على مستوى الإدارة، ويرأس هذه اللجنة رئيس الشركة وكبير إداريها التنفيذيين، الذي يرأس أيضًا لجنة الصحة والسلامة والأمن والبيئة للمجموعة، التي تتولى الإشراف على عملية إدارة مخاطر الصحة والسلامة والأمن والبيئة، واللجنة الإستراتيجية للمجموعة التي تتولى مراجعة المسائل ذات المخاطر الإستراتيجية، ولجنة تعارض المصالح وأخلاقيات العمل. وتضطلع لجان أخرى على مستوى الإدارة بالإشراف على الموضوعات المتعلقة بالمخاطر، مثل اللجنة التوجيهية للاستدامة، واللجنة التوجيهية لإدارة مخاطر أمن المعلومات.

تقييم مخاطر الأعمال

أدرجت أرامكو السعودية المناهج التي تتبعها مختلف الدوائر في تحديد المخاطر التي تواجه تحقيق أهداف العمل وتقييمها والحد منها ومراقبتها وإعداد التقارير بشأنها، ضمن الخطة السنوية لأرامكو السعودية، وذلك من خلال نظام مبني على مبادئ وإرشادات شهادة الأيزو 31000. ويشمل ذلك تصعيد مستوى الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر، حسب الضرورة، من خلال المستويات التنظيمية لأرامكو السعودية، مما يُشكل تسلسلًا هرميًا لمستويات المخاطر بدءًا من المخاطر على مستوى الإدارات إلى المخاطر على مستوى أرامكو السعودية. وتجري اللجنة التنفيذية للمجموعة مراجعة سنوية لأهم المخاطر التي تواجهها أرامكو السعودية، آخذة بعين الاعتبار المخاطر التي تُبلغ بها قطاعات الأعمال، والمخاطر الجديدة والناشئة التي تُحدد بدءًا من أعلى نقطة في المستوى الإداري الهرمي بالشركة إلى أدنى نقطة فيه. وتُحاط اللجنة التنفيذية للمجموعة بمستجدات المخاطر على نحو ربع سنوي، فيما تُعرض عديد من المخاطر سنويًا بالتفصيل على اللجنة التنفيذية للمجموعة ولجنة الاستدامة وإدارة المخاطر والصحة والسلامة والبيئة التابعة لمجلس الإدارة.

اتخاذ القرار

أدرجت أرامكو السعودية تقييم المخاطر ضمن تخطيطها الإستراتيجي والاستثماري، للحد من حالات الغموض التي تكتنف عملية التخطيط والمساعدة في إدارة تغير المخرجات. وتخضع السيناريوهات الإستراتيجية للاختبار في ظروف غير مؤاتية، وتخضع كافة المشاريع والاستثمارات لعملية اتخاذ قرارات متعددة المراحل تتضمن تقييمات المخاطر ومراجعات ضمان القيمة.

إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية

مجلس الإدارة

لجنة الاستدامة وإدارة المخاطر والصحة والسلامة والبيئة

لجنة المراجعة

الإدارة التنفيذية

اللجنة التنفيذية للمجموعة

يعتمد الإطار على نموذج الخطوط الثلاثة

الخط الأول

موجودات ومرافق الأعمال

تعريف وإدارة المخاطر

الخط الثاني

وظائف المخاطر والرقابة

رصد المخاطر والإبلاغ عنها وتقديم التوجيه

الخط الثالث

التدقيق الداخلي

يوفر ضمان الاستقلالية على فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية

فئات المخاطر الرئيسة

المخاطر المتعلقة بأعمال أرامكو السعودية وأنشطتها

■ لمزيد من المعلومات
انظر الصفحة 76

المخاطر المتعلقة بالجوانب القانونية والتنظيمية

■ لمزيد من المعلومات
انظر الصفحة 83

المخاطر المتعلقة بالمملكة

■ لمزيد من المعلومات
انظر الصفحة 87

إدراك المخاطر

إن المخاطر التالية لا تشمل بالضرورة جميع المخاطر التي تؤثر على أرامكو السعودية، فربما تكون هناك مخاطر أخرى كذلك لا تعلمها أرامكو السعودية في الوقت الحالي، أو ترى أنها ليست جوهرية في الوقت الحالي، ولكنها في المستقبل قد تصبح مادية أو قد تؤثر على أعمالها ومركزها المالي ونتائج أعمالها أو سعر أسهمها في السوق. ونتيجة لهذه المخاطر وغيرها، فإن توقعات الأحداث والظروف المستقبلية التي يتناولها هذا التقرير السنوي قد لا تحدث على النحو الذي تتوقعه أرامكو السعودية، أو قد لا تحدث إطلاقًا. وعليه، تجب دراسة جميع البيانات الاستشرافية الواردة في هذا التقرير السنوي في ضوء هذه التوضيحات ويجب على المساهمين عدم الاعتماد بشكل غير مبرر على البيانات التطلعية.

نشير إلى أن المخاطر المبينة في هذا القسم غير مرتبة وفقًا لأهميتها أو تأثيرها المتوقع على أرامكو السعودية.

المخاطر المتعلقة بأعمال أرامكو السعودية وأنشطتها

تتأثر نتائج أعمال أرامكو السعودية وتدفقاتها النقدية تأثرًا كبيرًا بالعرض والطلب على النفط الخام في الأسواق العالمية وعلى السعر الذي تبيع به النفط الخام.

تمثل مبيعات النفط الخام المصدر الرئيس للإيرادات والدخل الآخر المتعلق بالمبيعات الموحدة الخاصة بأرامكو السعودية، التي بلغت 50.3% و47.9% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 و2023 على التوالي. ولذلك، تتأثر نتائج أعمال أرامكو السعودية وتدفقاتها النقدية تأثرًا كبيرًا بالسعر الذي تبيع به النفط الخام.

ويتأثر العرض والطلب العالميان على النفط الخام وسعر بيعه بعديد من العوامل التي تقع خارج نطاق سيطرة أرامكو السعودية، وتتضمن:

- توقعات الأسواق بشأن الإمدادات المستقبلية والطلب وأسعار النفط الخام والمنتجات البترولية.
- الأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية والأحداث الجيوسياسية، بما في ذلك الأوضاع والأحداث التي تؤثر على التجارة الدولية (ومنها طرق النقل التجارية).
- القرارات التي تتخذها المملكة أو غيرها من الدول المنتجة بشأن مستويات الإنتاج (وتجدر الإشارة إلى أن المملكة عضو في منظمة أوبك).
- تأثير الكوارث الطبيعية والأوبئة والجوائح التي تطال الصحة العامة على العرض والطلب على النفط الخام، والظروف الاقتصادية بشكل عام والقدرة على توريد النفط الخام.
- إيجاد أساليب جديدة للتنقيب عن النفط الخام وإنتاجه ونقله، أو التطوير التقني للأساليب المتبعة حاليًا.
- الاستثمارات الرأسمالية لشركات النفط والغاز المتعلقة بأعمال التنقيب عن احتياطيات النفط الخام وتطويرها والإنتاج منها.
- تأثير التغير المناخي في الطلب على المواد الهيدروكربونية وأسعارها (يُرجى الرجوع إلى الخطر: قد يترتب على المخاوف المتعلقة بالتغير المناخي وآثاره انخفاض الطلب العالمي على المنتجات الهيدروكربونية والمنتجات القائمة على المواد الهيدروكربونية، مما قد يؤدي إلى تحمل أرامكو السعودية تكاليف إضافية أو إلى استثمارها رأس مال إضافي وإلى جانب ذلك، قد لا تتمكن أرامكو السعودية من تحقيق كامل أهدافها المعلنة المتعلقة بتحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2050).
- التغيرات التي تطرأ على الأنظمة أو اللوائح البيئية أو الأنظمة المطبقة على النفط الخام والمنتجات المتعلقة به أو على قطاع الطاقة بشكل عام (يُرجى الرجوع إلى الخطر: تخضع أعمال أرامكو السعودية للأنظمة واللوائح المتعلقة بحماية البيئة والصحة والسلامة، وقد أدت المخاوف المتزايدة بشأن الاستخدام الآمن للمواد الكيميائية والبلاستيكية، وتأثيرها المحتمل على البيئة، إلى فرض لوائح أكثر صرامة، ومن المحتمل إصدار لوائح جديدة تنظم استخدامها).
- أسعار وتوفر موارد الطاقة البديلة، بما في ذلك الطاقة المتجددة.
- استخدام وسائل النقل الكهربائية، والتطورات التقنية في خلايا الوقود المُستخدمة في السيارات الكهربائية سواء من حيث تكلفتها أو عمرها التقديري، والتغيرات في أساليب النقل المفضلة، والظروف الجوية التي تؤثر على ميزان العرض والطلب.
- التقلبات في سعر الدولار الأمريكي، العملة المستخدمة في تسعير النفط الخام عالميًا.
- أنشطة تداول النفط الخام.

شهدت أسعار النفط الخام الدولية تقلبات كبيرة في السابق وقد يحدث ذلك في المستقبل. على سبيل المثال ارتفع سعر خام برنت بشكل كبير في فبراير 2022 نتيجة للنزاع الروسي الأوكراني وما أعقبه من عقوبات دولية إلى جانب عوامل الاقتصاد الكلي الأخرى المؤثرة. ومنذ ذلك الحين، تذبذبت أسعار خام برنت بشكل عام بين 75 و 100 دولار أمريكي للبرميل. اعتبارًا من 31 ديسمبر 2023، كان سعر خام برنت 77.4 دولار أمريكي للبرميل[1].

لقد أدت، وقد تؤدي تقلبات أسعار النفط الخام التي تبيع بها أرامكو السعودية إلى حدوث تباين كبير في نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية. بالإضافة إلى ذلك، قد يسبب انخفاض الأسعار التي تستطيع أرامكو السعودية بيع النفط الخام بها آثارًا سلبية وجوهرية على نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية.

1. المصدر: نظرة على السوق، بورصة انتركونتيننتال

تعمل أرامكو السعودية في بيئة شديدة التنافسية، وقد يكون للضغوط التنافسية تأثير سلبي وجوهري على أسعار بيع النفط الخام والمنتجات الأخرى.	يشهد بيع النفط الخام منافسة شديدة خارج المملكة. ويتنافس مع أرامكو السعودية في بيع النفط الخام خارج المملكة شركات النفط الوطنية والعالمية التي يملك كثير منها احتياطيات نفط خام ضخمة وموارد مالية كبيرة. ويمثل سعر النفط الخام المنتج وموثوقيته وكميته وجودته وموقعه الجغرافي العوامل الأساس التي تؤثر على المنافسة. وقد تؤثر زيادة الضغوط التنافسية تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على الأسعار التي تبيع بها أرامكو السعودية النفط الخام وعلى حصتها في الأسواق الإقليمية والعالمية. وبالإضافة إلى ما تقدم، تشهد مصافي ومعامل البتروكيميائيات التابعة لأرامكو السعودية خارج المملكة في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق منافسة في المناطق الجغرافية التي تبيع فيها منتجاتها المكررة والكيميائية.	وتشمل المنافسة، على سبيل المثال لا الحصر، المصافي ومعامل البتروكيميائيات الواقعة في الأسواق المستهدفة أو بالقرب منها، وكذلك المنتجين الدوليين الآخرين للمنتجات المكررة والمواد الكيميائية في الحالات التي تكون فيها المصافي ومعامل البتروكيميائيات مستوردة فقط. وتُعد كفاءة التشغيل وتكاليف الإنتاج من العوامل الأساس التي تؤثر على المنافسة في أسواق المنتجات المكررة والكيميائيات. ولذلك، إذا لم تكن كفاءة التشغيل وتكاليف الإنتاج في مصافي أرامكو السعودية قادرة على المنافسة بالقدر الكافي في المناطق الجغرافية التي تخدمها، فقد يؤثر ذلك تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها.
قد يترتب على المخاوف المتعلقة بالتغير المناخي وآثاره انخفاض الطلب العالمي على المنتجات الهيدروكربونية والمنتجات القائمة على المواد الهيدروكربونية، مما قد يؤدي إلى تحمل أرامكو السعودية تكاليف إضافية أو إلى استثمارها رأس مال إضافي. وإلى جانب ذلك، قد لا تتمكن أرامكو السعودية من تحقيق كامل أهدافها المعلنة المتعلقة بتحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2050.	قد تتسبب المخاوف المتعلقة بالتغير المناخي، التي تظهر في المشاعر العامة وفي السياسات والأنظمة واللوائح الحكومية، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والدعاوى القضائية ضد شركات الطاقة، والالتزامات التي تخضع لها شركات الطاقة فيما يتعلق بالحياد الصفري، والحملات التي تهدف إلى وقف الاستثمار في الوقود الأحفوري والإجراءات الأخرى، في خفض الطلب العالمي على المواد الهيدروكربونية والمنتجات القائمة عليها واللجوء إلى استخدام أنواع أخرى من الوقود الأحفوري منخفضة الانبعاثات الكربونية، مثل الغاز أو اللجوء إلى مصادر الطاقة البديلة. وعلى وجه الخصوص، تواجه الحكومات والشركات والمنظمات والأفراد ضغوطًا متزايدة لخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وهو ما أدّى حتى الآن إلى اتخاذ إجراءات أخرى للتقليل من استخدام الوقود الأحفوري، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية لحد أو لخفض الغازات المسببة للاحتباس الحراري. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الأنظمة واللوائح المنظمة للغازات المسببة للاحتباس الحراري تخضع لعمليات إعادة تقييم بشكل مستمر، ويصعب التنبؤ عن آثارها وآثار الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة على أرامكو السعودية. وفيما يتعلق بالدول الأخرى التي لا توجد فيها بيئة تنظيمية حاليًا وتمارس فيها أرامكو السعودية أعمالها أو تبيع فيها منتجاتها، قد تقوم بإصدار قوانين أو أنظمة أو لوائح جديدة منظمة للغازات المسببة للاحتباس الحراري أو تعديل قوانينها أو أنظمتها أو لوائحها ذات العلاقة لتصبح أكثر صرامة. إضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي الضغوط على المستثمرين، وخاصة من كبار المؤسسات الاستثمارية وشركات إدارة الأصول، إلى أن يقوموا بتصفية استثماراتهم في شركات الوقود الأحفوري. ولا سيما مع تنامي المخاوف المتعلقة بتغير المناخ فقد يختار المستثمرون تخصيص أموالهم للاستثمارات الأخرى، مثل مشاريع الطاقة المتجددة. وقد يؤدي هذا التحول في أولويات الاستثمار إلى خفض رأس المال المتاح للمشاريع القائمة على المواد الهيدروكربونية وأعمال التنقيب. وقد يكون لانخفاض الطلب على المواد الهيدروكربونية ومنتجاتها أو محدودية القدرة على جمع رأس المال للمشاريع أو الاستثمارات الجديدة بشروط مؤاتية وقد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها. وتماشيًا مع أهداف المملكة المعلنة ومنتدى مبادرة السعودية الخضراء، أعلنت أرامكو السعودية عن طموحها للوصول إلى الحياد الصفري للنطاقين (1 و2) فيما يتعلق بانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في مرافق أعمالها التي تملكها وتديرها بالكامل بحلول عام 2050. ودعمًا لهدف المملكة العربية السعودية بتحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2060 من خلال اتباع نهج الاقتصاد القائم على تدوير الكربون، الذي يتضمن عدة أمور منها على سبيل المثال الحد من انبعاثات الكربون، واستخلاص ثاني أكسيد الكربون وتخزينه واستخدامه في إنتاج المواد الكيميائية والوقود ومنتجات أخرى. وقد تتكبد أرامكو السعودية تكاليف ونفقات رأسمالية كبيرة لتحقيق أهدافها في الوصول إلى طموح الحياد الصفري للانبعاثات الغازية. وإلى جانب ذلك، قد لا تتمكن أرامكو السعودية من تحقيق كامل أهدافها المعلنة المتعلقة بتحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2050.
تصدّر أرامكو السعودية جزءًا كبيرًا من نفطها الخام ومنتجاتها المكررة والكيميائية لعملاء في آسيا، ولذلك، قد يكون للتطورات الاقتصادية أو السياسية السلبية في آسيا تأثير على نتائج أعمال الشركة.	تُصدّرُ أرامكو السعودية جزءًا كبيرًا من نفطها الخام ومنتجاتها المكررة والكيميائية إلى عملاء في آسيا. في عام 2023، اشترى عملاء في آسيا، بمن فيهم المصافي المنتسبة لأرامكو السعودية ما نسبته 82% مقارنةً مع 79% في عام 2022 من صادرات الشركة من النفط الخام. كما تتوقع أرامكو السعودية تصدير مزيد من النفط الخام إلى قارة آسيا حين تبدأ منشآت التكرير والكيميائيات والتسويق الجديدة أعمالها هناك. وبالإضافة إلى ذلك، تُباع المنتجات المكررة والكيميائية والبتروكيميائية وزيوت الأساس والتشحيم النهائية التي تنتجها المشاريع المشتركة لأرامكو السعودية وأعمالها الدولية في قارة آسيا بصفة عامة، داخل الدول التي تُنتَجُ فيها، وتُصدّرُ أيضًا إلى دول أخرى في قارة آسيا.	إذا كان هناك تباطؤ في النمو الاقتصادي أو كساد اقتصادي أو تطورات اقتصادية أو سياسية سلبية أخرى، فقد يُسبب ذلك تراجعًا كبيرًا في طلب العملاء في تلك المنطقة على منتجات أرامكو السعودية. كما قد يؤدي حدوث أي تطورات من هذا القبيل في مناطق أخرى من العالم (بما في ذلك الاضطرابات السياسية والاجتماعية، أو النزاعات المسلحة) إلى توجه المنتجين الآخرين إلى زيادة إمداداتهم إلى قارة آسيا، مما يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة على استقطاب العملاء في قارة آسيا، الأمر الذي قد يؤثر سلبًا في الأسعار التي تبيع بها أرامكو السعودية منتجاتها إلى العملاء في تلك المنطقة. وقد يؤثر التراجع الكبير في الطلب على منتجات أرامكو السعودية في قارة آسيا تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال الشركة ومركزها المالي ونتائج أعمالها.

المخاطر المتعلقة بأعمال أرامكو السعودية وأنشطتها تتمة

تتعرض أرامكو السعودية لمخاطر تشغيلية وأخطار قد يكون لها تأثير كبير على أعمال الشركة أو تؤدي إلى تكبد الشركة مطلوبات مالية كبيرة وتكاليف باهظة.

تتعرض أرامكو السعودية لمخاطر تشغيلية شائعة في قطاع النفط والغاز والبتروكيميائيات، منها ما يلي:

- تسرب النفط الخام أو الغاز، وحدوث تسربات وتصدعات في خطوط الأنابيب، وتسربات في صهاريج التخزين، والحوادث التي تنطوي على الانفجارات والحرائق وثوران الآبار وتشكّل الفوهات الأرضية.
- حالات انخفاض أو انقطاع التيار الكهربائي.
- الأعطال الميكانيكية أو تعطل المعدات.
- الأعطال والحوادث في قطاع النقل.
- الرياح الموسمية الاستوائية والعواصف والفيضانات والكوارث الطبيعية الأخرى (بما في ذلك الأحوال الجوية المرتبطة بالتغير المناخي).
- انسكاب وتسرب المواد الكيميائية، أو انبعاثات المواد أو الغازات السامة أو الخطرة.
- التغيير في الأنظمة واللوائح التي قد تفرض على أرامكو السعودية القيام بتحديث أو تعديل الأساليب التي تتبعها في إنتاج ومعالجة وتخزين ونقل منتجاتها.

وقد تسبب هذه المخاطر ضررًا أو تلفًا في ممتلكات أرامكو السعودية ومرافقها، أو تتسبب في وقوع وفيات أو إصابات أو أضرار بيئية، مما قد يؤثر بشكل كبير على أعمال أرامكو السعودية، أو تؤدي إلى تكبد أرامكو السعودية مطلوبات مالية كبيرة وتكاليف باهظة جرّاء الأضرار الواقعة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أرامكو السعودية غير مؤمَّنة ضد جميع المخاطر، وقد لا يتوفر التأمين ضد مخاطر معينة. (يُرجى الرجوع إلى الخطر: قد تتكبد أرامكو السعودية خسائر بسبب مخاطر متعلقة بعدم كفاية التأمين). وفي حال تسبب المقاول من الباطن في أي من هذه الأضرار، قد يكون حق رجوع أرامكو السعودية على ذلك المقاول من الباطن مقيدًا بالعقد المبرم بينهما، أو بالقدرة المالية لذلك المقاول. وقد تُعطّل مثل هذه الأحداث أعمال أرامكو السعودية أو تؤخر مشاريعها، أو تؤثر سلبًا على سمعتها، مما قد يكون له تأثيرٌ سلبيّ وجوهريّ على أعمالها.

وإضافةً إلى ما ورد سابقًا، تقع غالبية موجودات أرامكو السعودية في المملكة، وتعتمد أرامكو السعودية اعتمادًا كبيرًا على شبكة خطوط الأنابيب ومرافق التخزين لنقل النفط الخام والمنتجات عبر المملكة. كما تعتمد أرامكو السعودية على مرافق مهمة لمعالجة نفطها الخام مثل معمل بقيق، أكبر مرفق لمعالجة النفط الخام في أرامكو السعودية، حيث يعالج كميات كبيرة من إنتاج أرامكو السعودية اليومي من النفط الخام. وتجدر الإشارة إلى تعرض خط الأنابيب شرق-غرب، ومعمل الشيبة لسوائل الغاز الطبيعي، ومعمل بقيق، ومعمل المعالجة في خريص، لهجمات في عام 2019. وفي حال تعطلت شبكات النقل الرئيسة ومرافق المعالجة بأرامكو السعودية، فسيكون لذلك تأثير سلبي وجوهري على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها. (يُرجى الرجوع إلى الخطر: يمكن أن تؤثر الأعمال الإرهابية والنزاعات المسلحة تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أرامكو السعودية).

تعتمد قدرة الشركة على تحقيق أهدافها التنموية الإستراتيجية على نجاح تنفيذ المشاريع الحالية والمستقبلية، وقد لا يترتب على تحقيق هذه الأهداف الأثر المرجو منها.

تعتمد قدرة أرامكو السعودية على تحقيق أهداف نموها الإستراتيجي، بشكل جزئي، على نجاحها في تنفيذ المشاريع الرأسمالية في الوقت المحدد وبفاعلية من حيث التكلفة، سواء تلك المشاريع التي تنفذها أرامكو السعودية بمفردها، أو من خلال المشاريع المشتركة أو الشركاء والشركات المنتسبة لها. وتواجه أرامكو السعودية تحديات تتعلق بتطوير هذه المشاريع، وتتضمن:

- التذبذبات التي تشهدها أسعار المواد الهيدروكربونية، والتي يمكن أن تؤثر على قدرة الشركة على تمويل مشاريعها من تدفقاتها النقدية الناتجة من أنشطتها التشغيلية، أو قد تجعل المشاريع أقل جدوى من الناحية الاقتصادية أو تجعلها غير مجدية اقتصاديًا.
- وضع تقديرات أو افتراضات اقتصادية بالاستناد إلى بيانات أو أوضاع عرضة للتغيير، بما في ذلك افتراضات تتعلق بحجم الطلب والأسعار.
- القيود الخاصة بتوفر وتكلفة العمالة الماهرة، والمقاولين والمواد والمعدات والمرافق.
- قدرة الشركة على الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع المعنية بشروط مقبولة لديها، أو قدرتها على الحصول على ذلك التمويل أصلًا.
- عدم اليقين بشأن تنفيذ الأنظمة ومدتها والحوافز التي تدعم استثمارات إزالة الكربون من مصادر إمدادات الطاقة والطلب عليها.
- صعوبة الحصول على التصاريح اللازمة والامتثال للوائح السارية، وكذلك التعديلات على الأنظمة واللوائح المعمول بها.
- صعوبة التنسيق بين عدد كبير من المقاولين والمقاولين من الباطن العاملين في المشاريع المعقدة.
- القدرة على إيجاد شركاء عالميين في القطاع وإيجاد فرص للاستثمار في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق على الصعيد العالمي.
- العوامل المتعلقة بالسوق الخارجة عن سيطرة أرامكو السعودية والتي قد تؤثر على قدرتها على تمويل تلك المشاريع، بما في ذلك القيود التي قد تمنع أو تحد من قدرة الممولين في الاستثمار في المشاريع المرتبطة بالمواد الهيدروكربونية.
- تنفيذ مشاريع في قطاعات أعمال جديدة تكون فيها الخبرة التشغيلية لأرامكو السعودية محدودة أو منعدمة.

وقد أدت هذه التحديات سابقًا، وقد تؤدي مستقبلًا، إلى تأخير إنجاز المشاريع وزيادة تكاليفها. وقد يؤثر التأخر في تنفيذ المشاريع أو زيادة تكاليفها أو عدم تحقيق العوائد المتوقعة منها على أعمال أرامكو السعودية ومستويات الإنتاج المتوقعة. وفي حال حدوث أيٍّ مما سبق، فقد تراجع أرامكو السعودية وتسجل هذا الانخفاض في قيمة مشاريعها، بالإضافة إلى تحمل المطلوبات التي ستكون مستحقة للشركاء في الشركات المنتسبة والمشاريع المشتركة وأي عواقب أخرى، وقد يؤثر أي منها تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها.

تسعى أرامكو السعودية إلى خفض الكثافة الكربونية في أعمالها ومنتجاتها للحد من المخاطر واستثمار الفرص المتعلقة بالتغير المناخي، ويشمل ذلك خفض صافي الانبعاثات الكربونية. وتجدر الإشارة إلى أن بعض شركات النفط والغاز الأخرى تستفيد من الحوافز الحكومية، كالحوافز المالية التي يتم منحها بموجب قانون الحد من التضخم الصادر في أغسطس 2022 في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يتعلق بالطاقة النظيفة، بما في ذلك الهيدروجين وتخزين الطاقة والمركبات التي تعتمد على الطاقة النظيفة وتقنية استخلاص الكربون واستخدامه وتخزينه في الولايات المتحدة الأمريكية، مما قد يؤثر على القدرة التنافسية لأرامكو السعودية. كما أن قدرة أرامكو السعودية على تطوير منتجات وحلول ذات كربون منخفض تعتمد على مدى تقبل السوق ودعم الجهات التنظيمية لهذه المنتجات.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن التنبؤ بالأثر المالي لبعض مشاريع النمو الإستراتيجي التي تقوم بها أرامكو السعودية وطموحها للوصول إلى الحياد الصفري للنطاقين (1 و2) فيما يتعلق بانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في مرافق أعمالها التي تملكها وتديرها بالكامل بحلول عام 2050. وحتى إن استطاعت أرامكو السعودية تحقيق أهدافها المتعلقة بالنمو الإستراتيجي، فهناك مخاطر بأنها قد لا تعود بالمنفعة والربحية المتوقعة منها، مما قد يؤثر سلبيًا وجوهريًا على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها.

وإضافة إلى ذلك، تتطلب العديد من مشاريع أرامكو السعودية نفقات رأسمالية كبيرة. وإذا لم تكن التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل لأرامكو السعودية والأموال الواردة من موارد تمويل خارجية كافية لتغطية متطلبات النفقات الرأسمالية لأرامكو السعودية، فقد تُضطر أرامكو السعودية إلى إعادة تخصيص رؤوس الأموال المتاحة فيما بين مشاريعها، أو تعديل خطط الإنفاق الرأسمالي الخاصة بها، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى تأخر بعض المشاريع أو إلغائها، أو تأجيل بعض النفقات الرأسمالية. وقد يؤثر أي تغيير يطرأ على خطط الإنفاق الرأسمالي لأرامكو السعودية تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أهداف النمو في أرامكو السعودية، وأعمالها، ومركزها المالي، ونتائج أعمالها.

المخاطر المتعلقة بأعمال أرامكو السعودية وأنشطتها تتمة

لا تشمل شهادة المصادقة الصادرة عن الجهة المستقلة كامل احتياطيات المملكة المقدرة.	تعاقدت أرامكو السعودية مع شركة دي آند إم المتخصصة في تقديم الخدمات الاستشارية المستقلة في قطاع البترول لإجراء تدقيق لعدة مكامن كما في 31 ديسمبر 2022، والتي تعتقد أرامكو السعودية أنها تمثل ما يقرب من 85% من احتياطياتها النفطية الثابت وجودها، والتي تملك أرامكو السعودية حقوقًا فيها بموجب اتفاقية الامتياز، وتستمر قدراتها الإنتاجية خلال الفترة ما بعد 31 ديسمبر 2022 وقبل 31 ديسمبر 2077 (نهاية المدة الأولية لاتفاقية الامتياز البالغة 40 سنة بالإضافة إلى فترة التمديد البالغة مدتها 20 سنة). وقد اختارت أرامكو السعودية هذا النطاق بفضل الحجم الكلي لاحتياطيات المملكة، وتركزها في عدد من المكامن الكبرى التي خضعت للتقييم. ويستغرق إجراء أي تقييم إضافي مستقل لمكامن المملكة الأصغر حجمًا عدة سنوات. وبالنسبة للاحتياطيات التي خضعت للتقييم من	جانب شركة دي آند إم، فقد قدرت بنحو 211.4 مليار برميل مكافئ نفطي، وهو ما يتفاوت بنسبة تقع في إطار الفئة التي لا تنطوي على فرق جوهري (في حدود 5% عن التقديرات الداخلية لأرامكو السعودية للمكامن ذاتها) لفترة الامتياز ذاتها. وليس هناك شهادة مصادقة صادرة عن جهة مستقلة تتعلق بباقي الاحتياطيات الثابت وجودها من المكافئ النفطي التي تملكها المملكة، أو توفر الاحتياطيات عمومًا بتاريخ لاحق لتاريخ 31 ديسمبر 2022. وقد يكون لأي تغيير جوهري في كميات الاحتياطيات الثابت وجودها تأثيرٌ سلبيٌ وجوهريٌ على المركز المالي لأرامكو السعودية وسمعتها.
قد تتكبد أرامكو السعودية خسائر بسبب مخاطر متعلقة بعدم كفاية التأمين.	تعتمد أرامكو السعودية في التأمين ضد المخاطر أساسًا على التأمين الذاتي من خلال شركة ستيلر للتأمين التابعة لها، التي تقدم خدمات التأمين لها حصريًا. كما تحصل أرامكو السعودية على خدمات تأمين في بعض المجالات من جهات خارجية بالإضافة للتغطية التأمينية التي تحصل عليها من شركة ستيلر. وليس لدى أرامكو السعودية تغطية تأمينية ضد جميع المخاطر، وقد لا يغطي تأمينها جميع المسؤوليات الناجمة عن الأحداث المحتملة، وخاصة الأحداث الكارثية، مثل حالات التسرب الكبيرة للنفط الخام، أو الكوارث البيئية، أو الهجمات الإرهابية أو الحروب. وبالإضافة إلى ذلك، لا تملك أرامكو السعودية تأمينًا ضد توقف الأعمال في حالة تعطل	أعمالها، كما أن بعض أعمال أرامكو السعودية مؤمنة تأمينًا منفصلًا عن بقية أعمالها. وعلاوة على ذلك، لا يمكن تأكيد قدرة أرامكو السعودية على مواصلة تجديد مستويات التغطية التأمينية الحالية وفق شروط مقبولة تجاريًا، أو حتى تجديدها على الإطلاق. ونتيجة لذلك، قد تتكبد أرامكو السعودية خسائر كبيرة بسبب المخاطر غير المؤمنة أو المخاطر التي لا يُغطي تأمينها كافة الخسائر. وقد يكون لأي خسائر من هذا القبيل تأثير سلبي وجوهري على أعمال أرامكو السعودية، ومركزها المالي، ونتائج أعمالها.
يمكن أن تؤثر الأعمال الإرهابية والنزاعات المسلحة تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أرامكو السعودية.	تعرضت مرافق أرامكو السعودية لهجمات إرهابية وغيرها من الهجمات. في مارس 2022 تعرض أحد مرافق تخزين أرامكو السعودية في جدة لهجمات بطائرات مسيرة وصواريخ، كما تعرضت مصفاة الرياض لهجمات بطائرات مسيرة في مارس من عام 2021. بالإضافة إلى ذلك، تعرض مرفق بقيق ومرفق المعالجة في خريص لهجمات بطائرات مسيرة وصواريخ في سبتمبر 2019. وقد ترتب على الهجمات التي تعرض لها مرفق بقيق ومرفق المعالجة في خريص انخفاض مؤقت لإنتاج النفط الخام والغاز المصاحب، واتخذت أرامكو السعودية عددًا من الإجراءات للحد من تأثير انخفاض إنتاج النفط العربي الخفيف والنفط العربي الخفيف جدًا من خلال الاستفادة من مخزون أرامكو السعودية الموجود خارج المملكة وتبديل درجات النفط الخام المعد للتوريد إلى النفط العربي المتوسط والنفط العربي الثقيل.	وبالإضافة إلى ذلك، استهدفت طائرات مسيرة خط الأنابيب شرق-غرب في مايو 2019 وحقل الشيبة في أغسطس 2019، وقد ترتب على هذه الهجمات توقف قصير لخط الأنابيب واندلاع حرائق، ووقوع أضرار بالبنية التحتية للمعالجة والإنتاج المزدوج في مرفق سوائل الغاز الطبيعي في الشيبة. ويمكن أن تؤثر الهجمات الإرهابية أو أي هجمات أخرى أو النزاعات المسلحة على أعمال أرامكو السعودية، وقد تؤثر تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها، كما يمكن أن تُكبد الشركة مبالغ ضخمة، وهو ما قد يؤثر على السعر السوقي للأسهم.

تعتمد تقديرات احتياطيات الشركة للمواد الهيدروكربونية الثابت وجودها على قدر كبير من التفسيرات والافتراضات والاجتهادات، وقد تؤثر أي اختلافات أو تغيرات كبيرة في الأوضاع الاقتصادية والتشغيلية الحالية على القيمة والحجم التقديريين لاحتياطيات أرامكو السعودية الثابت وجودها.	تتوافق تقديرات احتياطيات أرامكو السعودية مع التعريفات والقواعد الإرشادية الواردة في برنامج إدارة الموارد البترولية لجمعية مهندسي البترول، وهي المعايير المتعارف عليها دوليًا في قطاع النفط والغاز والصادرة عن جمعية مهندسي البترول ومجلس البترول العالمي والجمعية الأمريكية لجيولوجيي البترول وجمعية مهندسي تقييم البترول وجمعية الجيوفيزيائيين والاستكشافيين وجمعية علماء الفيزياء البترولية ومحللي سجل الآبار والرابطة الأوروبية لأخصائيي العلوم الجيولوجية والمهندسين. إن عملية تقدير الاحتياطيات معقدة بطبيعتها إذ تعتمد بشكل رئيس على المعرفة والخبرة والاجتهاد. وتعتمد تقديرات كل من أرامكو السعودية وشركة ديغوليز آند ماكنوتن (دي آند إم) لحجم احتياطيات الشركة من المواد الهيدروكربونية الثابت وجودها على قدر كبير من التفسيرات والافتراضات والاجتهادات فيما يتعلق بالمعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية والهندسية والتعاقدية والاقتصادية المتاحة، بالإضافة إلى معلومات أخرى، وتأخذ في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والتشغيلية الحالية والجدوى التجارية السائدة في تاريخ تحديد تقديرات هذه الاحتياطيات. لا يمكن ضمان دقة وملاءمة التفسيرات والافتراضات والاجتهادات التي استخدمتها أرامكو السعودية لتقدير احتياطياتها الثابت وجودها، أو تلك التي استخدمتها شركة دي آند إم في إعداد شهادة المصادقة الصادرة عنها، حيث يمكن لأيّ اختلاف كبير عن هذه التفسيرات والافتراضات والاجتهادات أن يؤثر بشكل جوهري على تقديرات كميات احتياطيات أرامكو السعودية الثابت وجودها أو قيمتها. وقد تتغير هذه التقديرات بسبب ورود معلومات جديدة من أعمال الإنتاج أو الحفر، أو التعديلات المستقبلية على الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة، أو حدوث تغيرات في العوامل الاقتصادية، بما في ذلك التغيرات المتعلقة بسعر المواد الهيدروكربونية، أو التغيرات في الأنظمة أو اللوائح أو أحكام اتفاقية الامتياز، أو أي أحداث أخرى. وقد يؤدي انخفاض أسعار المواد الهيدروكربونية كذلك إلى اعتبار بعض الاحتياطيات الثابت وجودها غير مجدية من الناحية التجارية، مما قد يؤدي إلى انخفاض تقديرات أرامكو السعودية لاحتياطياتها الثابت وجودها، أو انخفاض قيمة موجوداتها، أو تغيرات في نفقات أرامكو السعودية الرأسمالية وخططها الإنتاجية. إضافة إلى ذلك، قد تخضع تقديرات الاحتياطيات الثابت وجودها للتغيير بسبب أخطاء في تطبيق القواعد المنشورة والتغيرات في التوجيهات الإرشادية. وقد يؤثر أي انخفاض جوهري في حجم الاحتياطيات الثابت وجودها لدى أرامكو السعودية أو قيمتها تأثيرًا سلبيًا على أعمال أرامكو السعودية وسمعتها.
الأوبئة والجوائح المستقبلية وتأثيرها على الأعمال والأوضاع الاقتصادية وآثارها السلبية المحتملة على أعمال أرامكو السعودية.	قد يكون للأوبئة والجوائح المستقبلية أثر واسع النطاق على الأعمال والأوضاع الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص على أعمال أرامكو السعودية، بما في ذلك حجم الطلب على النفط الخام والغاز الطبيعي والمنتجات المكررة والمواد الكيميائية. وعلى سبيل المثال قامت الجهات المعنية بالصحة العامة والحكومات على المستويات المحلية والوطنية والدولية بتنفيذ حزمة من التدابير لمكافحة تفشي جائحة كوفيد-19، شملت فرض قيود على السفر، والحجر الصحي الطوعي والإلزامي، وخفض عدد العاملين ممن يزاولون أعمالًا لا تتوفر فيها متطلبات الأعمال الجوهرية، فضلًا عن القيود على الأنشطة التجارية. وقد أدت هذه الإجراءات إلى انخفاض الطلب على النفط الخام والغاز الطبيعي والمنتجات المكررة والمواد الكيميائية وكان لها أثر مباشر على أعمال أرامكو السعودية. وعلاوة على ذلك، فقد تسببت الأوبئة والجوائح في تقلبات الأسواق المالية العالمية وتوجهات المستثمرين وقد يتكرر ذلك مستقبلًا، الأمر الذي قد يؤثر على توفر التمويل لأرامكو السعودية وحجمه ونوعه. بالإضافة إلى ذلك، إذا عجزت نسبة كبيرة من موظفي أرامكو السعودية عن مزاولة العمل أو اضطرت الشركة إلى إغلاق أي مرافق بسبب تفشي مرضٍ ما أو امتثالًا للقيود الحكومية، فقد تتأثر أعمال أرامكو السعودية تأثرًا سلبيًا.
قد لا تحقق أرامكو السعودية كل أو بعض المكاسب المتوقعة من صفقات الاستحواذ المبرمة حديثًا أو مستقبلًا.	أبرمت أرامكو السعودية، وقد تستمر من وقت لآخر في إبرام، صفقات للاستحواذ على شركات وتقنيات وخدمات ومنتجات وموجودات أخرى. وتنطوي أي صفقة استحواذ من هذا القبيل على مخاطر مختلفة، مثل عدم قدرة أرامكو السعودية على التقدير الدقيق لقيمة صفقة الاستحواذ ومواطن قوتها وضعفها، أو الأهداف الاستثمارية المرجوة منها، وكذلك عدم قدرتها على توحيد الأعمال أو الموجودات المستحوذ عليها بشكل فعّال، أو تحقيق الاستفادة المتوقعة من أوجه التعاون، أو استرداد تكاليف شراء الأعمال أو الموجودات المستحوذ عليها. كما قد تتحمل أرامكو السعودية تكاليف أو مطلوبات وخسائر غير متوقعة فيما يتعلق بأي أعمال أو موجودات تستحوذ عليها، بما في ذلك ما يتعلق بالاحتفاظ بالموظفين الرئيسين، أو الالتزامات القانونية (مثل الالتزامات والمطلوبات التعاقدية أو المالية أو التنظيمية أو البيئية أو غيرها)، كما قد تتحمل أرامكو السعودية المخاطر المرتبطة بالأعمال التي استحوذت عليها، والمحافظة على الإجراءات والضوابط ومعايير الجودة وتكاملها. وقد تؤثر هذه الصعوبات على أعمال أرامكو السعودية الجارية، وتشتت انتباه إدارتها وموظفيها، وتزيد مصروفاتها، مما قد يؤثر تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها. في 16 يونيو 2020، استحوذت أرامكو السعودية على حصة ملكية صندوق الاستثمارات العامة في سابك البالغة نسبتها 70% بمقابل إجمالي بلغ 259.1 مليار ريال سعودي (69.1 مليار دولار أمريكي). ولكي يكون تكامل صفقة الاستحواذ ناجحًا بالنسبة لأرامكو السعودية، يتوجب عليها أن تستمر في إدارة حصتها في سابك بطريقة تدعم تحسين أدائها، وقد يتأثر تحقيق هذه المكاسب بعدد من العوامل التي تخرج أكثرها عن نطاق سيطرة أرامكو السعودية. وفي حال عدم تحقيق جميع المكاسب المتوقعة من صفقة الاستحواذ أو بعضها، قد يتأثر الأداء المالي لأرامكو السعودية وتوقعاتها المستقبلية، بما في ذلك نمو أعمالها في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق.

المخاطر المتعلقة بأعمال أرامكو السعودية وأنشطتها تتمة

تتعرض أرامكو السعودية لمخاطر مرتبطة بأعمالها في عديد من الدول.	يتم إجراء جزء من أعمال التكرير والكيميائيات والتسويق في أرامكو السعودية خارج المملكة. وينطوي العمل في العديد من الدول على عدة مخاطر منها، على سبيل المثال لا الحصر: • الامتثال لمختلف الأنظمة واللوائح وإدارة التغيرات والتطورات التي تطرأ عليها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، اللوائح المتعلقة بتحديد الأسعار، وخصوصية البيانات، والأمن السيبراني، والبيئة، والبيع الإجباري للموجودات، ومصادرة الممتلكات، وإلغاء الحقوق التعاقدية أو إعادة التفاوض عليها قسريًا. • الامتثال للأنظمة الضريبية في عدة دول، وفرض ريع أو ضرائب استقطاع أو ضرائب أخرى جديدة أو زيادتها. • إصدار لوائح جديدة لتسعير المعاملات أو تعديل اللوائح الحالية، أو فرض قيود جديدة على التجارة أو الاستثمارات الأجنبية أو السفر. • عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي قد يؤدي إلى انخفاض جوهري في حجم الطلب على منتجاتها من قبل العملاء في تلك المنطقة.	• حدوث تغييرات سلبية بسبب العقوبات الاقتصادية والتجارية، وفرض ضوابط على الاستيراد أو التصدير، وتدابير الأمن الوطني، بحيث تؤدي إلى تعطل الأعمال، مثل تأخير منح تراخيص الاستيراد أو التصدير أو رفضها، أو إيقاف التعاملات المالية أو رفضها. • ممارسة الأعمال التجارية من خلال عدد من الشركات التابعة، والعمليات والمشاريع المشتركة، والتحديات المحتملة التي تواجه تنفيذ سياسات الشركة وإجراءاتها فيها. • تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. كما ينبغي على إدارة الشركة بذل عناية كبيرة وتكريس جهود هائلة عند مزاولة أعمالها في دول مختلفة. وقد يؤثر حدوث أي من المخاطر السابقة تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها.
تعتمد أرامكو السعودية على أعضاء إدارتها العليا وموظفيها الرئيسين.	تعمل أرامكو السعودية في بيئة تنافسية، ويعتمد نجاحها على قدرتها على إيجاد أعضاء لشغل مناصب في الإدارة العليا وموظفين رئيسين من ذوي التأهيل العالي وتوظيفهم وتطويرهم وتحفيزهم والمحافظة عليهم. وقد يقوم أعضاء الإدارة العليا لأرامكو السعودية والموظفون الرئيسون فيها بإنهاء عقود عملهم لدى أرامكو السعودية أو ترك مناصبهم لأسباب خارجة عن إرادة أرامكو السعودية. وفي حال استقال العديد من خبراء أرامكو السعودية في مجال النفط والغاز	خلال فترة وجيزة نسبيًا، قد يكون من الصعب عليها أن تقوم بتعيين عدد كافٍ من الخبراء البديلين والمحافظة عليهم. وإذا لم تتمكن أرامكو السعودية من توظيف أعضاء الإدارة العليا والموظفين الرئيسين الآخرين من ذوي المهارات والخبرات اللازمة والاحتفاظ بهم، فقد يؤثر ذلك تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال الشركة ومركزها المالي ونتائج أعمالها.
تعتمد أعمال أرامكو السعودية على موثوقية وأمن أنظمة تقنية المعلومات فيها.	تعتمد أرامكو السعودية على أمن المعلومات المهمة والأنظمة والتقنيات التشغيلية في عدة أمور من بينها التنقيب عن المواد الهيدروكربونية وتطويرها وإنتاجها وتخزينها وتوزيعها ومعالجة السجلات المالية ومعلومات الملكية والملكية الفكرية والمعلومات الشخصية والبيانات التشغيلية والمراسلات بين الإدارة والموظفين والشركاء التجاريين واستخدامها وحمايتها. وقد تؤثر الحوادث الإلكترونية تأثيرًا سلبيًا على هذه الأعمال أو غيرها، لا سيما فيما يتعلق بأنظمة التحكم الصناعية، وقد تسبب أضرارًا مادية أو إصابات أو خسائر في الأرواح أو أضرارًا بيئية. وتُعد أنظمة أرامكو السعودية هدفًا حيويًا للهجمات الإلكترونية المعقدة التي تشنها بعض الدول والمخترقون الإجراميون والمنافسون، حيث تتصدى أرامكو السعودية بشكل دائم لعديد من محاولات الوصول غير المصرح به لأنظمتها. وبينما تسعى أرامكو السعودية للمحافظة على بنية تحتية آمنة لشبكة البيانات لتفادي خسارة البيانات المهمة والتأكد من سلامة	التشغيل والاستمرارية، تظل أرامكو السعودية معرضة لتمكن المخترقين، الذين تتوفر لديهم الموارد اللازمة، من النجاح في اختراق أنظمتها. ولم تنجح هذه المحاولات حتى الآن في إحداث أي تأثير جوهري على الأداء المالي لأرامكو السعودية أو سمعتها. وعلى الرغم من ذلك، تظل طبيعة أي هجمات إلكترونية مستقبلية وحجمها غير معلومين، وقد تؤدي التقنية التي ساعدت في زيادة ترتيبات العمل عن بُعد إلى زيادة مخاطر حوادث الأمن الإلكتروني أو اختراق البيانات أو الهجمات الإلكترونية. وقد تؤدي مثل هذه الحوادث إلى تكبد تكاليف كبيرة، بما في ذلك مصاريف التحقيق واستعادة الأوضاع إلى حالتها الطبيعية، والتدقيق التنظيمي، والمسؤولية القانونية، وفقد المعلومات الشخصية أو معلومات العمل الحساسة أو المعلومات المتعلقة بجهات خارجية، وقد يؤثر ذلك تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال أرامكو السعودية وسمعتها.

المخاطر المتعلقة بالجوانب القانونية والتنظيمية

واجهت أرامكو السعودية دعاوى وإجراءات قضائية في الماضي وقد تتعرض لها مستقبلًا.

واجهت أرامكو السعودية، ولا تزال تواجه، دعاوى قضائية كبيرة، معظمها في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية. وتضمنت أهم تلك الدعاوى القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية ادعاءات بانتهاك قوانين مكافحة الاحتكار، لأسباب يعزى بعضها لعضوية المملكة العربية السعودية ومشاركتها في منظمة أوبك. وقد تضمنت تلك الدعاوى مطالبات واسعة النطاق، بما في ذلك تعويضات تصل إلى ثلاثة أضعاف حجم الضرر المُدَّعَى به، ونزع ملكية موجودات الشركة في الولايات المتحدة الأمريكية ومصادرة أرباحها. وكان من الممكن أن يكون لهذه المطالبات، في حالة صدور أحكام مؤيدة لها، تأثيرٌ سلبيٌ وجوهريٌ على أرامكو السعودية. وحتى هذا التاريخ، رُفِضَتْ دعاوى انتهاك قوانين مكافحة الاحتكار المتعلقة بمنظمة أوبك استنادًا إلى الدفوع السيادية المختلفة التي يكفلها القانون الأمريكي. ومع ذلك، لا يمكن لأرامكو السعودية أن تضمن صدور الأحكام لصالحها في القضايا المرتبطة بمنظمة أوبك أو أي قضايا أخرى حال اللجوء إلى هذه الدفوع مستقبلًا، وقد تواجه أرامكو السعودية والشركات المنتسبة لها دعاوى مماثلة في أماكن أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يَخشَى صدور أنظمة في المستقبل قد تُبطِل أو تقوِّضُ بعض الدفوع السيادية.

إضافة إلى ذلك، قد تواجه أرامكو السعودية والشركات المنتسبة لها زيادة في الدعاوى القضائية بسبب زيادة التركيز على مخاطر التغير المناخي. وقد أُقيمت بالفعل دعاوى مرتبطة بالتغير المناخي ضد شركات تعمل في قطاع النفط والغاز، من قبل شركات خاصة ومساهمي تلك الشركات، والمنظمات المعنية بالشأن العام والمدعين العامين والمدن وغيرها من البلديات، خاصةً في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وتسعى هذه الدعاوى القضائية إلى تحقيق مجموعة من التعويضات، منها التعويض المادي عن الأضرار السابقة والمستقبلية المزعومة الناتجة عن التغير المناخي، والحصول على أوامر قضائية تلزم شركات الطاقة بالحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. علاوة على ذلك، تتعرض الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز لعدد متزايد من الدعاوى القضائية التي تنطوي على ادعاءات بوقوع أضرار نتيجة لمساهمة تلك الشركات في التغير المناخي، والإخفاق في حماية البيئة من آثار أعمالها، وإخفاء المعلومات المتعلقة بالأثر المترتب من استخدام منتجاتها على التغير المناخي، وغيرها من الأمور المماثلة. ولقد كانت شركة موتيفا طرفًا في العديد من هذه الدعاوى، وقد تصبح أرامكو السعودية والشركات المنتسبة لها طرفًا في دعاوى مماثلة مستقبلًا.

كما تتعرض الشركات التي تعمل في قطاع النفط والغاز لعدد متزايد من الدعاوى القضائية التي تنطوي على مزاعم بأن بعض التصريحات المعلنة من قبل هذه الشركات، والمتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة، أو أهدافها المتعلقة بخفض الانبعاثات الكربونية لمستوى الحياد الصفري، والذي يجعل منها حملات ذات تصريحات بيئية غير كافية أو باطلة ومضللة ترمي فقط لتحسين الصورة البيئية لتلك الشركات. من الممكن أن تخضع أرامكو السعودية لهذا النوع من الدعاوى، وقد تعرضت شركة موتيفا لهذا النوع من الدعاوى وهي تدافع عنها.

وقد يؤدي التعرض لدعاوى قضائية إلى تحمل تكاليف باهظة (تتضمن عقوبات مدنية أو جنائية أو كليهما، أو تعويضات، أو فرض تدابير تجارية على الواردات)، وإلزام أرامكو السعودية بتخصيص موارد كبيرة وتشتيت انتباه الإدارة، وأي من ذلك قد يؤثر تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها.

وعلاوة على ذلك، قد تتأثر صادرات أرامكو السعودية أو الشركات المنتسبة لها من النفط الخام والمنتجات المكررة والكيميائية إلى الدول الأجنبية بالدعاوى، أو الإجراءات النظامية، أو التحقيقات، أو النزاعات القضائية أو الاتفاقيات التي تؤدي إلى فرض تدابير تجارية على الواردات، بما في ذلك رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، والتدابير الوقائية، وتراخيص الاستيراد، والاشتراطات الجمركية وفرض تعريفات أو حصص جديدة أو زيادتها أو تطبيق أي شكل من أشكال الحظر. وتتوقف احتمالية تعرض الشركة لهذه التدابير والأثر الناجم عنها على قوانين الدولة الأجنبية التي تستورد هذه المنتجات وعلى اتفاقيات التجارة الدولية السارية. وقد تتخذ الدول الأجنبية مثل هذه التدابير لأسباب سياسية أو لأسباب أخرى، منها الأسباب التي لا تتعلق بأنشطة أرامكو السعودية وأعمالها. ونظرًا لأن الشركة تصدّر غالبية منتجاتها، فقد تؤثر هذه التدابير تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال أرامكو السعودية، ومركزها المالي، ونتائج أعمالها.

وبالإضافة إلى ذلك، أبرمت المملكة اتفاقيات تجارية دولية، مثل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، التي تتضمن التزامات من قبل المملكة فيما يتعلق بأنظمتها ولوائحها وممارساتها التي تؤثر على التجارة الدولية. وقد تبرم المملكة اتفاقيات أخرى من هذا القبيل مستقبلًا. وقد يكون لامتثال المملكة لهذه الالتزامات تأثير مباشر أو غير مباشر على أرامكو السعودية، بل قد يضطرها لتغيير أعمالها بشكل ينتج عنه تكبد تكاليف أعلى أو يؤثر تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمالها، ومركزها المالي، ونتائج أعمالها. وإذا اعتبرت المملكة غير ملتزمة بذلك، قد تعرض أعمال أرامكو السعودية التجارية للفحص والتدقيق، وقد تخضع صادرات أرامكو السعودية أو الشركات المنتسبة لها لتدابير تصحيحية محتملة مثل الرسوم، مما قد يؤثر تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها.

المخاطر المتعلقة بالجوانب القانونية والتنظيمية تتمة

تعمل أرامكو السعودية في قطاع منظّم، وقد تتأثر أعمالها بسبب حدوث تغيرات تنظيمية.	يحكم قطاع النفط والغاز في المملكة أنظمة ولوائح مختلفة، وقد يؤثر أي تغيير يطرأ على الأنظمة أو اللوائح أو السياسات أو الممارسات المتعلقة بقطاع النفط والغاز في المملكة تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها. وعلى الرغم من أن اتفاقية الامتياز تنص على فترة أولية مدتها أربعين (40) عامًا، تمددها الحكومة لمدة عشرين (20) عامًا بشرط استيفاء أرامكو السعودية لشروط محددة تتوافق مع ممارسات التشغيل الحالية (كما يمكن تعديل اتفاقية الامتياز وتمديدها لفترة إضافية تبلغ أربعين (40) عامًا رهنًا بموافقة أرامكو السعودية والحكومة على شروط التمديد)، إلا أن أرامكو السعودية لا تضمن عدم إلغاء الحكومة لاتفاقية الامتياز كليًا أو جزئيًا أو عدم إدخال تعديلات تؤثر سلبًا على حقوق أرامكو السعودية المتعلقة بالامتياز، الأمر الذي سيؤثر بشكل كبير وسلبي على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها. وعلاوة على ذلك، تخضع أعمال أرامكو السعودية ومنتجاتها لعدد من القوانين والأنظمة في الدول التي تعمل بها أو تبيع منتجاتها فيها. وتؤدي هذه القوانين والأنظمة إلى إيجاد بيئة قانونية وتنظيمية تتسم في كثير من الأحيان بالتعقيد والتغير وعدم اليقين التي تواجه أعمال أرامكو السعودية التشغيلية وأنشطتها التجارية. ويمكن أن تؤثر تغييرات القوانين أو الأنظمة وكيفية تفسيرها وتنفيذها على جميع جوانب أعمال أرامكو السعودية.
الآثار السلبية المحتملة للعقوبات والقيود التجارية وأنظمة مكافحة الرشوة والفساد على أعمال أرامكو السعودية.	تزاول أرامكو السعودية أعمالها في الوقت الحالي، وقد تقرر مستقبلًا الدخول في أعمال جديدة، في مناطق تخضع لقيود تجارية وقد يخضع بعض الأطراف لعقوبات، بالإضافة إلى قوانين مكافحة الرشوة والفساد التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، وغيرها من الهيئات التي لها صلاحية فرض مثل هذه العقوبات، علمًا بأنّ القوانين واللوائح التي تحكم العقوبات والقيود التجارية والرشوة والفساد معقدة وخاضعة للتغيير. فعلى سبيل المثال، زادت العقوبات المفروضة على روسيا ومنتجاتها وبعض مواطنيها وكياناتها عقب اندلاع النزاع بين روسيا وأوكرانيا، وقد يُفرض عليها المزيد من العقوبات في المستقبل. وقد تتعرض أعمال أرامكو السعودية لآثار سلبية وجوهرية جراء العقوبات المفروضة على الأطراف التي تتعامل معها أو التي تتضرر أسواقها بالقيود التجارية. ولا تضمن أرامكو السعودية أن توفر سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بالحوكمة والامتثال وأخلاقيات العمل (بما في ذلك السياسات الخاصة بالعقوبات والقيود التجارية ومكافحة الفساد والرشوة) لها الحماية ضد سوء السلوك من جانب موظفيها أو شركائها التجاريين، وقد يترتب على ذلك عقوبات مدنية أو جنائية كبيرة أو تأثير سلبي وجوهري على أعمال أرامكو السعودية. وعلاوة على ذلك، ففي حال تعرض أرامكو السعودية للعقوبات مستقبلًا نتيجة لتعاملاتها مع أطراف أخرى أو غيرها، فقد تؤدي تلك العقوبات إلى إجراءات حظر ضد أرامكو السعودية أو تجميد موجوداتها، أو وضع قيود على قدرة المستثمرين على تداول الأوراق المالية التي تصدرها أرامكو السعودية، أو أي تبعات سلبية أخرى. وقد تؤثر هذه العقوبات تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال أرامكو السعودية، ومركزها المالي، ونتائج أعمالها.
يجب أن تحصل أرامكو السعودية على الرخص والتصاريح والموافقات الحكومية والمحافظة على سريانها وتجديدها من أجل إدارة أعمالها.	تشمل الحقوق الممنوحة لأرامكو السعودية بموجب اتفاقية الامتياز جميع التراخيص والتصاريح والموافقات اللازمة لمزاولة أعمال المواد الهيدروكربونية وما يتعلق بها من أنشطة داخل المملكة، غير أنه يتعين على أرامكو السعودية استخراج وتجديد هذه التراخيص والتصاريح والموافقات بموجب نظام المواد الهيدروكربونية ونظام إمدادات الطاقة (الذي حل محل نظام إمدادات الغاز وتسعيره ودخل حيز التنفيذ في مارس 2023). وبعد أن حل نظام إمدادات الطاقة محل نظام إمدادات الغاز وتسعيره، سيتعين على أرامكو السعودية – في غضون فترة انتقالية مدتها سنتان – الحصول على تراخيص جديدة لمزاولة الأنشطة التي كانت تخضع في السابق لأحكام نظام إمدادات الغاز وتسعيره وذلك وفقًا للمرسوم الملكي الصادر بسن نظام إمدادات الطاقة. وعلاوة على ذلك، تجري أرامكو السعودية حاليًا مناقشات مع وزارة الطاقة بشأن تراخيص مرافق الغاز التي كان يفرضها نظام إمدادات الغاز وتسعيره، علمًا بأنه يتعين على أرامكو السعودية الحصول على التراخيص والتصاريح والموافقات اللازمة في المناطق التي تزاول فيها أعمالها أو تبيع فيها منتجات، وبعض الأنشطة الأخرى غير المرتبطة بأعمال المواد الهيدروكربونية. ولا يمكن الجزم بتمكن أرامكو السعودية من استصدار كافة التراخيص أو التصاريح أو الموافقات اللازمة. وفي حالة تعذر استصدار أو تجديد التراخيص أو التصاريح أو الموافقات اللازمة أو إلغائها أو إنهائها، فإن ذلك قد يؤدي إلى تعطيل أعمال أرامكو السعودية وقد يترتب عليه عقوبات مالية وغيرها مما قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها.

تخضع أعمال أرامكو السعودية للأنظمة واللوائح المتعلقة بحماية البيئة والصحة والسلامة، وقد أدت المخاوف المتزايدة بشأن الاستخدام الآمن للمواد الكيميائية والبلاستيكية، وتأثيرها المحتمل على البيئة، إلى فرض لوائح أكثر صرامة، ومن المحتمل إصدار لوائح جديدة تنظم استخدامها.

تخضع أعمال أرامكو السعودية للأنظمة واللوائح المتعلقة بحماية البيئة والصحة والسلامة. وتنظم هذه الأنظمة واللوائح، ضمن أمور أخرى، إنتاج المواد الخطرة، وتخزينها، والتعامل معها، واستخدامها، والتخلص منها، ونقلها، وانبعاثات المواد الخطرة، والتخلص منها، واستخدام المياه الجوفية وتلوثها، وصحة موظفي أرامكو السعودية، وسلامتهم، وصحة وسلامة المجتمعات التي تزاول فيها الشركة أعمالها. ويمكن أن يؤدي التقيد بهذه الأنظمة واللوائح إلى تكبد الشركة تكاليف باهظة. وقد تخضع أرامكو السعودية حال عدم امتثالها للأنظمة واللوائح السارية لغرامات مالية أو للإغلاق الكلي أو الجزئي لأعمالها الخاضعة لتلك الأنظمة واللوائح. وبين حين وآخر، تغلق أرامكو السعودية بعض مرافقها لضمان امتثالها للأنظمة واللوائح المعمول بها.

اللوائح المتعلقة بجودة الهواء في المملكة تفرض معايير واشتراطات أكثر صرامة على الانبعاثات الصادرة عن عدة أنواع من المنشآت. أجرت الشركة العديد من المشاركات مع وزارة الطاقة المتعلقة ببعض بنود هذه اللوائح. وبحسب مخرجات المباحثات مع الجهة التنظيمية، قد يكون هناك مخاطر متعلقة بتكبد نفقات تصحيحية جوهرية لتعديل وضع منشآت أرامكو السعودية لتكون متوافقة مع متطلبات اللوائح. كما قد يؤدي التفسير الصارم للأنظمة واللوائح الحالية، أو التعديلات التي تطرأ عليها، أو سن أنظمة ولوائح جديدة، إلى فرض التزامات جديدة على أرامكو السعودية، أو إلحاق آثار سلبية بأعمالها، ومركزها المالي، ونتائج أعمالها.

وقد تضطر أرامكو السعودية أيضًا إلى (1) تحمل تكاليف باهظة مرتبطة بالتحقيق، وتنظيف وإعادة تأهيل الأراضي الملوثة أو المياه أو الأنظمة البيئية، وتحمل تكاليف مرتبطة بمطالبات تعويض عن الإضرار بالممتلكات، (2) مواجهة مطالبات بالتعويض عن وفيات أو إصابات لأشخاص بسبب تعرضهم لمواد خطرة، أو بسبب وقوع تأثيرات سلبية على الموارد الطبيعية وممتلكات الآخرين نتيجةً لأعمال أرامكو السعودية (ويتضمن ذلك احتمالات الإصابة جراء عمليات نقل المواد والمنتجات الخطرة، أو اللقيم، أو التلوث الكيميائي).

وقد تؤثر هذه التكاليف أو المطلوبات تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال أرامكو السعودية، ومركزها المالي، ونتائج أعمالها. وعلى وجه الخصوص، أضافت شركة موتيفا وشركات أخرى تزاول أعمالها في قطاع تكرير البترول وتسويقه في الولايات المتحدة الأمريكية في السابق غاز الميثيل ثالثي بوتيل الإيثر إلى البنزين، مما أدى إلى رفع دعاوى قضائية على تلك الشركات ومن بينها موتيفا، لا تزال منظورة أمام القضاء، على خلفية الآثار البيئية المرتبطة بانبعاث غاز الميثيل ثالثي بوتيل الايثر في فترات ماضية في الولايات المتحدة الأمريكية. ويسعى المدعون عمومًا في هذه القضايا إلى توزيع المسؤولية على مجموعات كبيرة من شركات النفط للحصول على تعويضات ضخمة. وقد يتم في المستقبل رفع قضايا ومطالبات إضافية تتعلق باستخدام هذه المادة، بما في ذلك المطالبات المتعلقة بمزاعم الإصابة الشخصية. وقد تواجه شركة موتيفا دعاوى قضائية تطالبها بدفع مطالبات مالية كبيرة على خلفية استخدام هذه المادة.

وعلاوة على ذلك، أدت المخاوف المتعلقة بالمواد الكيميائية والبلاستيكية، بما في ذلك المخاوف المرتبطة بمدى سلامة استخدامها وتأثيرها المحتمل على البيئة، وإسهام المواد البلاستيكية في التغير المناخي، إلى زيادة المطالبات برفع مستوى سلامة المنتجات وتقليل استخدام المواد البلاستيكية وحماية البيئة وإعادة التدوير. وقد نتج عن ذلك استحداث لوائح أكثر صرامة، ومن المحتمل أن تصدر لوائح جديدة تنظم استخدامها تؤدي إلى نشوء مطالبات من المساهمين. كما يمكن أن تؤدي تلك المخاوف إلى عدم الحصول على الموافقات النظامية، أو تأخر إصدارها، أو عدم استمرار صلاحيتها، أو زيادة التكاليف المتعلقة بالامتثال للوائح التي تفرض مزيدًا من القيود، أو تأخر إطلاق المنتجات من المواد الكيميائية أو البلاستيكية، وعدم تقبل السوق لها، أو انخفاض حجم مبيعاتها، أو وقف إنتاجها، أو فرض ضغوط مستمرة لوضع أنظمة أكثر صرامة، وزيادة الدعاوى القضائية المرتبطة بها. وقد يكون لأي من ذلك تأثير سلبي على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها وسمعتها.

المخاطر المتعلقة بالجوانب القانونية والتنظيمية تتمة

قد تتغير آلية سعر التكافؤ الذي تدفعه الحكومة لأرامكو السعودية والمتعلق بالمبيعات المحلية لبعض المواد الهيدروكربونية.

تلتزم أرامكو السعودية، بموجب اتفاقية الامتياز، بتلبية كامل الطلب المحلي من المواد الهيدروكربونية والمنتجات البترولية وغاز البترول المُسال من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد. وعملًا باللوائح التنظيمية السارية في المملكة، تلتزم أرامكو السعودية ببيع النفط الخام وبعض المنتجات المكررة والمواد الكيميائية لجهات أخرى داخل المملكة وفقًا للأسعار التي تحددها الحكومة. وقد أدت هذه الأسعار المحددة في فترات سابقة إلى تحقيق إيرادات أقل من الإيرادات التي كان من الممكن أن تحققها أرامكو السعودية فيما لو قامت بتصدير المنتجات نفسها إلى الخارج.

وعملًا بآلية سعر التكافؤ، تعوض الحكومة أرامكو السعودية عن الإيرادات التي تخسرها بصورة مباشرة نتيجة بيعها هذه المنتجات في المملكة بالأسعار المحددة من قبل الحكومة. وبموجب هذه الآلية، تستحق الشركة تعويضًا عن الفرق بين الأسعار المحددة من جانب الحكومة وسعر التكافؤ لهذه المبيعات.

وعلاوة على ذلك، يتم تنظيم أسعار الغاز الطبيعي في المملكة من جانب الحكومة، ويحدد مجلس الوزراء السعر الذي يدفعه العملاء المحليون في العادة. واعتبارًا من 17 سبتمبر 2019، طبقت الحكومة آلية سعر تكافؤ لتعويض أرامكو السعودية عن الإيرادات التي تخسرها بصورة مباشرة نتيجة بيع منتجات الغاز في المملكة بالأسعار المحلية للغاز التي تحددها الحكومة، في سبيل ضمان حصول أرامكو السعودية على معدل عائد مناسب عن كل مشروع. وبموجب هذه الآلية، تستحق أرامكو السعودية تعويضًا عن الفرق بين الأسعار المحلية للغاز وسعر المزيج لهذه المبيعات.

ولا تضمن أرامكو السعودية أن آلية سعر التكافؤ لن تلغى أو تعدل بأحكام أقل ملاءمةً مقارنةً بالأحكام الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، ففي حال كان سعر التكافؤ أقل من السعر المحدد بالنسبة للسوائل، أو كان سعر المزيج أقل من السعر المحلي للغاز بالنسبة للغاز الطبيعي، فستقوم أرامكو السعودية بدفع قيمة الفرق لصالح الحكومة. وقد يؤثر ذلك تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أرباح أرامكو السعودية، وتدفقاتها النقدية، ومركزها المالي، ونتائج أعمالها.

المخاطر المتعلقة بالمملكة

تحدد الحكومة سقف إنتاج المملكة من النفط الخام والمستوى المستهدف من الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة.	تحدد الحكومة سقف إنتاج المملكة من النفط الخام في إطار ممارستها لحقوقها السيادية. وبناءً على ذلك، فقد تقرر الحكومة وفقًا لتقديرها الخاص، زيادة أو خفض مستوى الحد الأقصى لإنتاج النفط الخام في المملكة، في أي وقت، وفقًا لأهدافها الإستراتيجية السيادية المتعلقة بأمن الطاقة أو لأي سبب آخر. وتسهيلًا لتنفيذ التغييرات السريعة في كميات الإنتاج، تُلزِم الحكومة أرامكو السعودية بالمحافظة على مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة، اتساقًا مع الصلاحية المطلقة للحكومة في تحديد مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة ونظام المواد الهيدروكربونية، وتتحمل أرامكو السعودية تكاليف كبيرة للمحافظة على مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة وقد استخدمت كميات ضخمة من هذه الطاقة الاحتياطية سابقًا، إلا أنه لا يوجد ما يضمن استخدامها لتلك الطاقة الاحتياطية مستقبلًا. وقد قررت الحكومة سابقًا، وربما تقرر مستقبلًا، زيادة الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة المستهدفة. وبتاريخ 30 يناير 2024، وجهت الحكومة (ممثلة في وزارة الطاقة) أرامكو السعودية بالمحافظة على الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة عند مستواها الحالي البالغ 12.0 مليون برميل في اليوم من النفط الخام. وقد تتطلب الزيادات المستقبلية في الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة أن تتحمل أرامكو السعودية نفقات رأسمالية إضافية كبيرة.	وقد لا تؤدي قرارات الحكومة المتعلقة بإنتاج المستوى الأقصى للنفط الخام والطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة، والتكاليف التي تتحملها أرامكو السعودية جراء الامتثال لهذه القرارات، إلى تحقيق أرامكو السعودية أقصى عوائد ممكنة. فعلى سبيل المثال، قد لا تتمكن أرامكو السعودية من إنتاج كميات أكبر من النفط الخام، استجابةً لانخفاض الأسعار أو ارتفاعها، مما قد يحد من قدرتها على تحقيق إيرادات إضافية، أو رفع إنتاجها لزيادة المنتجات في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق. وقد يكون لأي من هذه الإجراءات تأثير سلبي وجوهري على أعمال أرامكو السعودية، ومركزها المالي، ونتائج أعمالها.
إذا كان النمو في الطلب المحلي على الغاز أقل من المتوقع، فقد لا تحقق أرامكو السعودية العوائد المتوقعة على استثماراتها في البنية التحتية في مجال الغاز.	يفرض الامتياز على أرامكو السعودية تلبية الطلب المحلي على الغاز والذي من المتوقع أن ينمو بشكل كبير بحلول عام 2030 بسبب استمرار النمو الاقتصادي والصناعي، بالإضافة إلى خطط الحكومة لاستخدام الغاز بدلًا من حرق السوائل في قطاع المرافق. وتقوم أرامكو السعودية، استجابة للزيادة المتوقعة في الطلب على الغاز في المملكة، بعدة مشاريع لزيادة إنتاجها للغاز. وقد تشمل النفقات التي تتكبدها أرامكو السعودية فيما يخص الاستثمار في البنية التحتية في قطاع الغاز، النفقات المتعلقة بحفر الآبار، وتطوير المرافق الحالية وبناء مرافق جديدة لاستيعاب الكميات الإضافية، متضمنة	مرافق معالجة الغاز وخطوط الأنابيب وشبكات التوزيع، بما في ذلك شبكة الغاز الرئيسة ومرافق التخزين. وتجني أرامكو السعودية أرباحها من مبيعات الغاز الطبيعي للمستهلكين المحليين بناء على قدر استهلاكهم. وعليه، إذا كان الطلب المحلي على الغاز دون المتوقع، قد لا تتمكن أرامكو السعودية من تحقيق العوائد المتوقعة على استثماراتها في البنية التحتية في مجال الغاز، مما قد يؤثر تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها.
ترتبط الميزانية الحكومية في المملكة ارتباطًا وثيقًا بقطاع المواد الهيدروكربونية.	ساهم قطاع النفط بنسبة 39.2%[1] و35.9% من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للمملكة في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 و2023 على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، ساهم قطاع النفط بنسبة 67.6%[1] و63.0% من إجمالي الإيرادات الحكومية في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 و2023، على التوالي. ومن المتوقع أن تواصل الحكومة الاعتماد في تحقيق جزء كبير من إيراداتها على الريع والضرائب وتوزيعات الأرباح من أرامكو السعودية والدخل الآخر الذي تحصل عليه من قطاع المواد الهيدروكربونية. ولذلك، فقد يؤثر أي تغيير في أسعار النفط الخام، والمكثفات، وسوائل الغاز الطبيعي، والمنتجات النفطية، والمواد الكيميائية والغاز الطبيعي، أو غيرها من	الأحداث الأخرى، التي تؤثر سلبًا على نتائج أعمال أرامكو السعودية، تأثيرًا جوهريًا على مؤشرات الاقتصاد الكلي للمملكة، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي، وميزان المدفوعات، والتجارة الخارجية، وكمية النقد المتاح للحكومة. وفي حال وجود عجز في التمويل الذي تحصل عليه الحكومة أو اتخاذ قرار بالسعي للحصول على مزيد من الإيرادات من المواد الهيدروكربونية، فقد تلجأ الحكومة إلى تعديل النظام المالي الذي يخضع له منتجو المواد الهيدروكربونية في المملكة، بما فيهم أرامكو السعودية. وقد يكون لأي تغييرات من هذا القبيل تأثير سلبي وجوهري على أعمال أرامكو السعودية، ومركزها المالي، ونتائج أعمالها.

1 . تم تعديل أرقام المقارنة لتعكس البيانات الفعلية، حيثما انطبق ذلك

المخاطر المتعلقة بالمملكة تتمة

يمكن أن يؤثر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاضطرابات والنزاعات المسلحة القائمة أو المحتملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نتائج أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي.

يقع المقر الرئيس لأرامكو السعودية وكذلك تزاول أرامكو السعودية جزءًا كبيرًا من أعمالها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تحظى بأهمية إستراتيجية وجيوسياسية كبيرة، وشهدت عديدًا من المخاوف السياسية والأمنية والاضطرابات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، في السنوات الأخيرة، شهدت عدد من دول المنطقة اضطرابات داخلية شديدة تمثلت في خروج مظاهرات عامة، وارتقت في بعض الحالات إلى اندلاع نزاعات مسلحة، وهجمات إرهابية، ونزاعات دبلوماسية، وتدخلات عسكرية أجنبية، وتغيير للحكومات. وقد لا تهدأ هذه الاضطرابات الاجتماعية والمشاكل السياسية والأمنية الأخرى، بل قد تتفاقم أكثر وربما تمتد إلى غيرها من الدول. وتقع بعض مرافق أرامكو السعودية وبنيتها التحتية واحتياطياتها بالقرب من حدود دول تضررت من هذه المشكلات، أو يحتمل أن تتضرر منها. ولا يمكن الجزم بأن هذه الاضطرابات السياسية أو الأمنية أو الاجتماعية لن تؤثر تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها.

بالإضافة إلى ذلك، تُصدر أرامكو السعودية أغلب إنتاجها من النفط الخام عبر طرق التصدير المستخدمة دوليًا. وبصفة خاصة، فإن مضيق هرمز والبحر الأحمر وقناة السويس مسارات رئيسة لنقل النفط الخام للشركة، ويقعان في منطقتين تشهدان اضطرابات سياسية أو نزاعات مسلحة من وقت لآخر. ومثال على ذلك، في 27 أبريل 2023 و3 مايو 2023، تعرضت ناقلتا نفط تابعتان لشركات نفط أخرى لاحتجاز من قبل القوات الإيرانية بالقرب من مضيق هرمز. وبالإضافة إلى ذلك، تسبب شن الهجمات بالطائرات المسيرة والصواريخ في البحر الأحمر خلال شهر يناير 2024 في تعطيل حركة التجارة البحرية عبر قناة السويس. إن النزاعات السياسية أو المسلحة أو الأحداث الأخرى، مثل تلك الواردة سابقًا، والتي قد تعيق أرامكو السعودية عن استخدام مضيق هرمز أو البحر الأحمر أو قناة السويس وغيرها من طرق النقل الدولية، قد تؤثر تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها.

علاوة على ذلك، تقع أغلب موجودات أرامكو السعودية وأعمالها في المملكة، ومن ثمَّ، فقد تتأثر بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المملكة أو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو تؤثر عليها من وقت لآخر. كما قد تؤثر أي تغييرات غير متوقعة على الظروف السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أرامكو السعودية، مما يؤثر بدوره تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها أو استثماراتها السابقة أو المستقبلية.

ليس ذلك فحسب، بل قد تؤدي أي من الأحداث الموضحة فيما سبق إلى زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد تؤثر تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على رغبة المستثمرين في الاستثمار في المملكة، أو في الشركات القائمة في المملكة، مما قد يؤثر تأثيرًا سلبيًا على القيمة السوقية لأسهم الشركة.

قد يتأثر المركز المالي لأرامكو السعودية ونتائج أعمالها تأثرًا سلبيًا إذا قررت المملكة فك ارتباط سعر صرف الريال السعودي بالدولار الأمريكي.	اعتمدت أرامكو السعودية الدولار الأمريكي كعملة وظيفية في تعاملاتها نظرًا لبيع معظم منتجاتها في الأسواق العالمية بالدولار الأمريكي. تنفق أرامكو السعودية جزءًا من نفقاتها الرأسمالية ومصروفاتها التشغيلية بالريال السعودي، في حين أن جزءًا كبيرًا من إيراداتها ومطلوباتها طويلة الأجل مقيدة بالدولار الأمريكي. وقد تم ربط سعر صرف الريال السعودي بالدولار الأمريكي في المملكة منذ عام 1986. فإذا تغيرت سياسة المملكة في ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي مستقبلًا، وارتفعت قيمة الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي، فقد تواجه أرامكو السعودية زيادة كبيرة في تكاليف أعمالها القائمة بالريال السعودي، وقد يكون لهذه الزيادة تأثير سلبي وجوهري على أعمال أرامكو السعودية، ومركزها المالي، ونتائج أعمالها. بالإضافة إلى ذلك، تدفع أرامكو السعودية توزيعات أرباح إلى الحكومة، بصفتها مساهمًا في الشركة، بالدولار الأمريكي، وللمساهمين الآخرين بالريال السعودي. وعليه، ففي حال فك ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي، وزادت قيمة الريال السعودي بالمقارنة بالدولار الأمريكي، فقد تضطر أرامكو السعودية إلى إنفاق مبالغ نقدية إضافية لتمويل أيّ توزيعات أرباح بالريال السعودي، وقد يكون لمثل هذه التغييرات تأثير سلبي وجوهري على المركز المالي لأرامكو السعودية.
قد تتلقى أرامكو السعودية توجيهات من الحكومة بإقامة مشاريع أو المساعدة في تنفيذ مبادرات تخرج عن نطاق الأعمال الأساس لأرامكو السعودية، وقد لا تتلاءم مع أهدافها التجارية المباشرة، أو تحد من أرباحها.	تلقت أرامكو السعودية توجيهات من حكومة المملكة في السابق، وقد تتلقى توجيهات منها في المستقبل، بإقامة مشاريع أو تقديم المساعدة في مبادرات تخرج عن نطاق الأعمال الأساس لها، بهدف تعزيز أهداف الحكومة الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرها، مستفيدة من خبرات أرامكو السعودية ومواردها وقدراتها التشغيلية. فعلى سبيل المثال، وجهت الحكومة أرامكو السعودية في السابق بتطوير مشاريع بنية تحتية ضخمة وتنفيذها، وتقديم المساعدة الإدارية واللوجستية وغيرها من المساعدات الفنية لمبادرات حكومية معينة. وتنص اتفاقية الامتياز على أن تبرم أرامكو السعودية عقودها مع الجهات الحكومية أو تجري ترتيباتها المتعلقة بتوريد المواد الهيدروكربونية أو الخدمات الأخرى وما إلى ذلك وفقَ أسس تجارية بحتة. وفي 5 سبتمبر 2019، أبرمت أرامكو السعودية والحكومة اتفاقية إطارية تنظم الخدمات التي تقدمها أرامكو السعودية إلى الحكومة. وبالرغم مما تمثله هذه المشاريع والمبادرات من أهمية وطنية للمملكة بشكل عام، واتساقها مع المصالح التجارية لأرامكو السعودية على المدى البعيد، فإنها غالبًا ما تكون خارج نطاق الأعمال الأساس لأرامكو السعودية، وتتعارض دائمًا مع أهدافها التجارية المباشرة، أو أهدافها الرامية إلى زيادة أرباحها. وإذا وجّهت الحكومة أرامكو السعودية بتنفيذ مشاريع مستقبلية على أسس غير تجارية، فقد يؤثر ذلك تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على مركزها المالي ونتائج أعمالها.